دور الحاضنات الانتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة

أ.د. هلال أدريس مجيد
عميد معهد الادارة
د. معن ثابت عارف
معهد الادارة/الرصافة – بغداد العراق

تزايدت الدعوات لدوراكبرللقطاع الخاص في النشاط الأقتصادي وتعد المؤسسات والمشاريع الخاصة المتوسطة والصغيرة محورا اساسياً في القطاع الخاص العربي نظراً للسمات التي يتصف بها القطاع الخاص العربي، ومن دون ان يكون هناك اسناداً لهذه المشاريع ، لايمكن ان نتوقع ان تلعب دور متميز في عملية التنمية الاقتصادية ، من هنا جاءت اهميه البحث عن اليات جديده قابله لأيجاد جدليه العلاقه بين هذه المؤسسات في ارتباطاتها الاماميه والخلفيه والتي تشكل الهيكل الأنتاجي للبلد وان احد هذه الأليات هي الحاضنات الأنتاجيه لأسيما في البلدان الناميه التي تفتقر الى الكثير من المقومات الواجبه من اجل نجاح اي مشروع اقتصادي ذو قدره محدوده وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من الدوافع الاساسية للتطوير الاقتصادي في اي بلد لما تتمتع به من مزايا متنوعة في جانب المهارات التنظيميه والقدره على الأبتكار ومااالى ذلك ، مما يجعلها تشكل احدى دعائم التنميه الأقتصاديه لأي دوله .

جاءت فكره الحاضنات الانتاجيه كخطوه داعمه ومشجعه لتفعيل دورها في العمليه التنمويه واحتواءها وتطوير عملها بالشكل الذي قد يجعلها ترتفع الى مكانه المؤسسات الناجحه .

وتلقى هذه المداخله الضوء بأيجاز على طبيعة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطه ودور الحاضنات الأنتاجية في دعمها ، وذلك من خلال:

المبحث الاول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
المبحث الثاني : مفهوم الحاضنات الانتاجية
المبحث الثالث : دور الحاضنات في تنمية المؤسسات الصغيرة

المبحث الاول
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم يتم الاتفاق بين الاقتصاديين لحد الان حول ماهية ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف البعدين المكاني والزماني لهذا المفهوم ، لذا فلم تتعامل دول العالم المختلفة مع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة يتم العمل على اساسه بنفس الدرجة . بل وقد يختلف هذا المفهوم داخل الدولة نفسها بسبب التداخل الذي قد يحدث بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة في نشاط اقتصادي معين ، وان هذا الاختلاف قد يحصل نتيجة اختلاف الانشطة الاقتصادية نفسها فضلا عن اختلاف مراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها تلك المؤسسات .

وتعددت الاراء في هذا الشأن تبعا للجانب او الزاوية التي ينظر اليها . لذا فالبعض ينظر اليه من زاوية حجم العمالة المستخدمة ، واخر يربطه بحجم راس المال اللازم ، بينما فريق ثالث يتمسك بنوعية التكنولوجيا المستخدمة ، وعلى وجه العموم فثمة اكثر من دولة عربية اخذت بمعيار عدد العاملين في المشروع ، فضلا عن راس المال المستثمر ، لتحديد مفهوم هذه المؤسسات .

اما من حيث البيئة التشريعية التي يمكن ان تمنح الدعم للمؤسسات الصغيرة ، فان الاطر التشريعية لمعظم الدول العربية تكاد تخلو من اشارات واضحة ومحددة لمفهوم هذه المؤسسات باستثناء عدد قليل جدا منها .

نزعم باننا هنا سوف لا نحاول اعطاء تعريف واضح وقاطع لمفهوم هذه المؤسسات بقدر ما نحاول ان نعطي خطوط عامة ، يمكن ان توضح صفة وخصائص هذه المؤسسات وذلك من خلال الاخذ بالمؤشرات التالية التي يمكن ان تعتبر في الوقت نفسه المعايير التي يتم في ضوئها تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها ، ومنها :-

أ- محدودية رأس المال :- تتصف المؤسسات الصغيرة بمحدودية رأس المال المستثمر فيها فضلا عن اختلاف حجمه من دولة الى اخرى حسب الوضع الاقتصادي السائد فيها ونشاط المؤسسة ،فعلى سبيل المثال حددت ادارة المؤسسات الصغيرة الامريكية حجم رأس المال للمؤسسات الصغيرة بما لا يتجاوز (9 مليون دولار امريكي) ، وفي المملكة المتحدة تشترط ادارة المؤسسات الصغيرة ان لا يزيد حجم رأس المال عن (2ر2 مليون جنيه استرليني) .

ب- موقع مزاولة النشاط الاقتصادي : في اغلب الاحيان يكون الحيز الذي تزاول فيه المؤسسات الصغيرة نشاطها الاقتصادي ضيق جداً لا يتعدى الموقع الجغرافي الذي تقع فيه هذه المؤسسات ، اي لا يتجاوز نشاطها حدود المنطقة المحلية التي تمارس نشاطها فيها .

ج- حجم القوى العاملة المستخدمة : من اهم المعايير التي تفرز المؤسسات الصغيرة هي اتسامها بمحدودية اعدادالعاملين فيها ، فتشير ادارة المؤسسات الصغيرة الامريكية الى ان عدد العمال يجب ان لا يزيد عن (250 عامل) ، بينما في المملكة المتحدة يحدد عددهم بما لا يزيد عن (50 عاملاً) ، وفي دول اخرى يجب ان لا يتجاوز العدد (10عمال) ، وهذا يؤكد ما ذهبنا اليه باختلاف التصنيف تبعا لاختلاف الوضع الاقتصادي للبلد .

ء- طبيعة التكنولوجيا المستخدمة : تتصف المؤسسات الصغيرة باعتمادها في انجاز اعمالها في الاغلب على الفنون الانتاجية البسيطة في تكوينها ، فضلا عن محدودية استخدام التكنووجيا فيها .

هـ- بساطة التنظيم الاداري : يتصف هذا النوع من المؤسسات باندماج الادارة بالملكية بمعنى ان صاحب المشروع يدير مشروعه مباشرة وبنفسه، دون النظر الى امكانياته الادارية ومدى اتساع مداركه الاقتصادية .

ثانياً : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مع بداية العقد الثاني من القرن المنصرم وعقب الحرب العالمية الاولى ،كان اهتمام الاقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية يتجه نحو رسم سياسات داعمة للمؤسسات الكبيرة على اساس انها الاكثر قدرة على تحقيق التقدم الاقتصادي،مع اهمال دورالمؤسسات الصغيرة ، وفي بداية عقد السبعينيات من القرن المنصرم بدأت هذه الافكار تتراجع ليظهر جيل من الاقتصاديين والصناعيين يدعو لافساح المجال امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورا فاعلا في اقتصاديات دولها نتيجة لما تتمتع به من مزايا سنتناولها لاحقا .

وقد اثبتت العديد من الدراسات البحثية بان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم (وعلى وجه الخصوص الانتاجية منها) في تحسين الاقتصاد ورفع مستوى الدخل القومي ، وتوسيع حجم العمالة ،في السنوات الاخيرة تزايد اهتمام دول العالم المختلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما الصناعية منها ، فضلا عن الاهتمام الذي حظت به من قبل المنظمات الدولية المتخصصة ، ومنها منظمة العمل الدولية واليونيدو ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي

وغيرها من المنظمات ، وذلك من اجل تأهيل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من فرص العمل لاسيما في الدول النامية .

ويجدر الاشارة هنا الى اهم الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أ- سهولة تأسيسها وتوفير متطلبات البيئة الاساسية لها والتي تتميز بانخفاضها . بما في ذلك عدم الحاجة الى راس مال كبير (وعلى وجه الخصوص في بدايةتشغيل المشروع. فضلا عن عدم حاجتها الى تكنولوجيا متطورة في المرحلة الاولى من العمل) .

ب- قدرة هذه المؤسسات على خلق فرص عمل متزايدة قادرة على المساهمة بشكل كبير في تخفيف حدة البطالة التي شهدتها الدول وعلى وجه الخصوص الغربية منها ، والتي تسارعت فيها عملية اعادة الهيكلية الصناعية وتطور التكنولوجيا الذي خلق فائضا من فاقدي العمل .

ج- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الاولية المحلية فضلا عن استفادتها من الارتباطات الامامية والخلفية للصناعات وذلك باستخدام بعض هذه المؤسسات لمخلفات الصناعات الكبيرة .

د- دخول المؤسسات الصغيرة الى مضامير الصناعات التي تحجم عن دخولها المؤسسات الكبيرة لاسيما في الانشطة الانتاجية السلعية والخدمية البسيطة .

هـ- امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمرونة الكافية التي تمكنها من الانتشار في مختلف المدن الصغيرة الريفية والمناطق بما يجعلها قادرة على التوسع وهذا يفضي الى التوازن الاقليمي والجغرافي للتنمية الاقتصادية .

ثالثا / الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكاد تتصف اغلب المؤسسات الصغيرة في اغلب بلدان العالم لا سيما النامية منها ، ببعض المعوقات والمشاكل التي تحول دون تأدية عملها بالشكل الصحيح مما يعرقل مساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية للدولة المعنية وتتمثل اهم هذه المعوقات بما يلي :-

1- **الصعوبات الادارية** :

أ- بساطة الاجراءات الادارية المستخدمة داخل هذه المؤسسات يجعلها بعيدة عن الاساليب الادارية الحديثة المتبعة داخل المؤسسات الاخرى ، أذ في اغلب الاحيان تكون ادارة هذه المؤسسات منوطة بصاحب المشروع ، اي لا توجد هنالك ادارة متخصصة أو تنظيم اداري متكامل يقود العمل فيها .

ب- فضلاً عن ما جاء في الفقرة السابقة فأن عدم المام مدير المؤسسة بمبادىء علم الادارة الحديثة قد يجعل المؤسسة بعيدة عن التجديد وبقاء عملها تقليدياً .

ج- عدم الالمام اعلاه قد يجعل المؤسسات الصغيرة تعاني من صعوبات في التعامل مع الجهات الادارية الرسمية في الدولة ومن ثم التسبب في تأخير انجاز معاملاتها ، او عدم فهم المتطلبات الادارية المطلوب انجازها من قبل تلك المؤسسات .

2- **الصعوبات الفنية**

أ- يكون اعتماد المؤسسات الصغيرة وفي اغلب الاحيان على القدرات والخبرات الفنية لدى صاحب فكرة انشاء هذه المؤسسة ، مما يفضي الى ضعف او تواضع الخدمات الاستشارية الفنية التي تقدم لهذه الصناعات .

ب- تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة فيها مما يؤدي الى اعتمادها في اداء عملها او انتاجها على المكائن والالات القديمة والبدائية احيانا .

ج- ضبابية مسؤولية التوجيه على هذه الصناعة نتيجة لتعدد جهات الاشراف في حالة

تجمع مجموعة من المحترفين لصناعة معينة وبانشاء مؤسسة صغيرة .

د- من المعوقـات الفنيـة المهمـة التي تواجهها المؤسسـات الصغيـرة ضعـف الدعم الناتج عـن توجه اهتمام استراتيجيات التنمية الصناعية في العقود السابقة وفي معظم الدول العربيـة نحو الصناعات الثقيلة والمتوسطة ، مما سبب في حرمان المؤسسات الصغيرة من اي دعم او اهتمام ا .

هـ- محدودية المستـوى الفني للمؤسسات الصغيرة جعلها تتمركز في معظم الاحيان في المناطق الريفية أو المدن الصغيرة وبالرغم من ان هذا التمركز يعد احد المزايا او المواصفات الايجابية لهذه المؤسسات الا ان ذلك جعلها محرومة من الخدمات الاساسية التي من شأ ا زيادة فاعليـة هذه المؤسسات وتطويرها وتطوير بنيتها الارتكازية وتسويق انتاجها الى ماهو ابعد من الحدود الضيقة المتواجدة فيها تلك المؤسسة .

3- الصعوبات المالية

أ- تتصف هذه المؤسسات على الاغلب بالاعتماد على التمويل الذاتي من قبل مالكيها مما يؤدي الى محدودية رأس المال لا سيما في المراحل الاولى لبدء المشروع .

ب- ان تداخل الادارة مع الملكية لهذه الشركات واتخاذ القرار من قبل المالك نفسه يجعل من الصعوبة بمكان قبول مشاركة اخرين في رأس مال المشروع ، نظراً لامكانية فقدان الهيمنة على اتخاذ القرار بوجود الشريك الاخر .

ج- صعوبـة الحصـول على القروض الائتمانية بسبب امتناع البنوك التجارية عن منح المؤسسـات الصغيـرة قروضـاً مختلفة الاجال لعدم قدر ا على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة ، مما يفضي الـى حرما ا من التمويـل اللازم لتطوير مؤسسا ا وانتاجها وتقنيا ا الا نتاجية المستخدمة .

4- الصعوبات التسويقية

أ- ان الصعوبات المالية اعلاه التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة جعلها تواجه ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدر ا على توفير المعلومات الكافية عن طبيعة السوق الذي تعمل فيه واذواق وتفضيلات المستهلكين في منطقة عملها .

ب- يعد ارتفاع تكاليف النقل من المشاكل التسويقية المهمة التي تواجه المؤسسات الصغيرة وهذا سيضعف من امكانيـة انتـشار المنتج الى اسواق ابعد من مكان تواجد المشروع .

ج-ضعف الحوافز المادية للمنتجات المحلية مما يجعلها غير قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية المستوردة ، وضعف اجـراءات الحمايـة التجارية والحكومية وعدم قدر ا على منع عملية اغراق السوق مما يعد من العوامل المحبطة لهذه المؤسسات .

د- نتيجة عدم توفر الامكانات المالية اللازمة لتطوير الانتاج واستخدام تكنولوجيا متطورة قد يبقي الانتاج بشكله التقليـدي ومـن ثم يجعل المستهلك المحلي يفضل المنتجات الاجنبية المماثلة . يتصف الانتاج لهذه المؤسسات بكونه تقليديا وعدم اعتماده على المعايير الدولية في هذا الشأن مما ضعف حوافز تطوير العمل وروح الابداع لدى العاملين .

5- صعوبات اخرى

أ- تدني مستوى الخدمات والرعاية الاجتماعية للعاملين قياسا الى تلك التي تقدم للعاملين في المؤسسات الاقتـصادية الكـبيرة الاخرى .

ب- ضعف القدرات الفنية والمهارات العملية التي تتمتع ا العمالة الوطنية المستخدمة في المؤسسات الصغيرة .

ج- عدم وجود دراسة جدوى اقتصادية قياسية لهذه المؤسسات الصغيرة .

المبحث الثاني

مفهوم الحاضنات الانتاجية

قبل الولوج في **موضوع اهمية دور الحاضنات الانتاجية لا بد من التعرف على :**

أ- ما هي الحاضنات وكيف نشات :

في ضوء ما طرح سابقاً عن الصعوبات في اداء هذه المؤسسات لدورها ، فان الواقع يدل على ان البقاء لهذه الموسسات والاسـتمرار في تحقيق الكفاءة الانتاجية والادارية لها انما يعتمد على الصدفة ليس الا ، من هذا المنطلق تولدت الحاجة الماسة لقيام جهة محددة تتبنى هذه المؤسسات وتساعدها في توجيه نشاطها الانتاجي والتسويقي بالاتجاه الصحيح، من خلال توفير المقومات الاساسية لنجاح أي مشروع ،(من التمويل والدعم باشكاله المختلفة). من هنا ظهرت أهمية انشاء ما يسمى بـ (حاضنات المؤسسات الصغيرة) التي يمكن ان تـوفر تلك المقومات لتلك المؤسسات وتساعدها في حل مشاكلها ومعالجة ازما ا وفتح افاق النمو والتطور امامها.

ان فكرة الحاضنات ليست بالفكرة الجديدة وانما سبق وان طرحت في اية عقد الخمسينات من القرن المنصرم في الولايات المتحـدة الامريكية ، ومن ثم ما لبثت وان انتقلت تك الفكرة الى دول الاتحاد الاوربي ثم تم تعميم الفكرة لتشمل الكثير من الدول النامية واعتبار

تلك الحاضنات واحدة من اهم الاليات التي تساعد على النمو والتطور الاقتصادي ،والحديث عن نشوء فكرة الحاضنات تتباين فيه الاراء فالبعض يرى با ا مستوحاة من فكرة الحاضنات الطبية التي يوضع فيها الاطفال حديثي الولادة والذين يحتاجون ا لى رعاية خاصة فور ولاد م بما فيها الرعاية الطبية ومساعدات البقاء على قيد الحياة من اجهزة متخصصة حتى يستطيع هذا الطفل الحديث الولادة ان يواجه الطبيعة والبيئة التي ولد فيها ويستمر في نموه وحياته الطبيعية وسط الاخرين ، حيث اكد العديد من الخبراء الاقتصاديين والذين استوحوا الفكرة من الحاضنات الطبية اعلاه على اهمية اقامة مثل هذه الحاضنات من اجل حماية المشروعات التي تكون في بدايتها بحاجة الى دعم خاص وحماية تمكنها فيما بعد من الانتقال الى الاسواق بكل ثقة ومسؤولية .

اما البعض الاخر فيرى ان الحديث عن فكرة الحاضنات بدأ بعد ظهور العديد من المعوقات امام المشروعات الصغيرة بما فيها (مشاكل التمويل، ضعف التسويق ، مشاكل ادارية، ....الخ) وباتت دول العالم جميعاً تبحث عن الوسائل الكفيلة بتوفير المساعدة اللازمة لهذه المشورعات والقدرة على تخطي العقبات وتطوير نفسها ادارياً وانتاجياً .

ب- تعريف الحاضنات وانواعها :

تعد الحاضنات اطار متكامل من الخدمات والتسهيلات والاليات المساندة فضلا عن الاستشارة التي توفرها مؤسسة متخصصة في نشاط معين من الانشطة الاقتصادية المختلفة تمتلك الخبرة في مجال عملها والقدرة على الابتكار ، وتقدم خدما ا لفترة زمنية محددة من خلال رعايتها للمشروعات الاقتصادية لتمكينها من البدء بأعمالها بصورة صحيحة من مرحلة النشأة قبل الانطلاق الى الافاق الواسعة للاستثمار الاقتصادي ، وعند انتهاء مرحلة الاحتضان لتلك المشروعات والتي من المؤكد تتفاوت حسب قدرة المشاريع على الاستفادة من الرعاية ومن ثم نموها وتطورها الاقتصادي يتم الانفصال للمشروعات عن الحاضنة، لافساح ا ال نحو دعم المشاريع الاخرى الجديدة والتي لا تزال في بداية فكرة الانشاء ، مما يفضي الى الانطلاق للممارسة العملية الاقتصادية بشكل مستقل للوصول الى الاهداف التي انشأت من اجلها تلك المشاريع وتتسع فكرة الحاضنات للعديد من الانواع وهي :-

1- **الحاضنة الدولية** : دف الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية مع ما يرافقها من نقل للتكنولوجيا الحديثة .

2- **الحاضنة الاقليمية** : يخدم هذا النوع من الحاضنات منطقة جغرافية معينة دف تنميتها والاستغلال الامثل للموارد المحلية المتواجدة فيها بما في ذلك الخامات والخدمات والقوى العاملة المعطلة من خلال توفير العمل لهم في تلك الحاضنات .

3- **الحاضنة التكنولوجية** : تضم هذ الحاضنة المؤسسات الصغيرة التي تستخدم حلقات تكنولوجية متقدمة دف انتاج منتجات جديدة غير تقليدية .

4- **الحاضنة الصناعية** : تحدد اقامة هذا النوع من الحاضنات داخل منطقة صناعية معينة بعد دراسة انواع الصناعات المغذية والخدمات المساندة لتلك الصناعة ، اي تعمل الحاضنة وفق فكرة تأمين الارتباطات الامامية والخلفية بين الصناعات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة ، وتامين الصناعات الكبيرة الاسناد المعرفي والتقني للمؤسسات الصغيرة .

5- **حاضنة القطاع المحدد** : دف هذه الحاضنة الى خدمة نشاط اقتصادي محدد مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات او الصناعات الهندسية ، وتدار هذه الحاضنة بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط الاقتصادي المراد التركيز عليه .

6- **حاضنة الانترنت** : هي الحاضنة المختصة بمساعدة شركات الانترنت ومؤسسات انتاج البرامجيات الناشئة على النمو وتطوير اعمالها حتى تبلغ المرحلة لتي تكون فيها قادرة على العمل بمفردها .

ج- اهداف الحاضنات واسلوب عملها :

الحديث عن الحاضنات لا بد ان يتناول الغرض الذي انشأت من اجله ، والتي يصفها البعض بالاهداف التي في ضوئها تقام الحاضنات وهي :-

1- تسعى الى تطوير الافكار الجديدة وتعزيزها من اجل خلق وايجاد مشروعات تكنولوجية واقتصادية متطورة او المساعدة في توسعه مشاريع قائمة تكون على درجة من الاهمية والتأثير على الاقتصاد الوطني الذي تعمل فيه .

2- منح الفرصة من اجل تقييم امكانات نجاح المشروعات بجميع انواعها سواء أكانت زراعية أم صناعية في حال التشغيل .

3- مساعدة اصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل افكارهم الى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق .

4- العمل على استقطاب العمالة الوطنية وتطوير المهارات والقدرات الاحترافية والتكنولوجيا المتوفرة محليا .

5- تحقيق التقارب بين النشاطات الصناعية والبحوث العلمية التطبيقية ، اي العمل على التنفيذ العملي لتلك البحوث والاستفادة من الخبرات الاكاديمية في مجالات البحث العلمي وتحويل افكارها الى الواقع التطبيقي .

6- توفير الدعم والتمويل والخدمات الارشادية والتسهيلات المتاحة لكل من ينتسب لهذه الحاضنات المعنية .

7- توسيع قاعدة رجال الاعمال من خلال اجتذا ا لاصحاب المؤسسات الصغيرة والمشاريع الناشئة وتفعيل مشاركتهم في تعزيز اداء الاقتصاد الوطني ، وذلك بالعمل على تنويع مجالات النشاط الاقتصادي وتبني المشروعات الاقتصادية الواعدة وادخالها الى السوق .

8- السعي الى توفير الخدمات للجهات التمويلية من حيث الابحاث والمعرفة .

9- تعمل الحاضنات على المفاضلة بين المؤسسات الصغيرة الناشئة والمتوقع لها ان تحدث وقع مؤثر في مجال عملها ، ومن ثم تقويمها للتحقق من جدواها الاقتصادية قبل ان توفر الحاضنات لتلك المؤسسات ، المساعدة في اعداد الخطط العلمية ، تسهيل الحصول على راس المال الاولي للمشروع ، تقديم المشورة في مجالات تسويق الانتاج وتنظيم الحسابات والمسائل القانونية .

10-المراجعة الدورية لعمليات التشغيل لمن ينتسب لهذه الحاضنات وصولا الى تحقيق الاهداف المرسومة .

ان كان ماتقدم يبين الاهداف التي في ضوءها يتم الاخذ بفكرة الحاضنات ، فلابد في سياق هذه المداخلة ان تتناول الاسلوب المنتهج في تسيير عمل الحاضنات فهناك عدة خطوات لتنظيم عمل الحاسبات :

1- الخطوة الاولى :

والتي يمكن تقسيمها في الوقت نفسه الى عدة مراحل :

أ- المرحلة الاولى : تبدا في دراسة المشروع والمناقشة من خلال المقابلات الشخصية بين ادارة الحاضنة والمتقـدمين بمـشروعا م للتأكد من انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعا م .

ب- المرحلة الثانية: يتم فيها بحث الخدمات التي يحتاجها المشروع المنوي احتضانه وامكانية توفير هذه الخدمات .

ج- المرحلة الثالثة : دراسة قدرة المنتج على النجاح تسويقيا ، وعلى قدرته في وضع الخطط التسويقية للتوسعات المستقبلية للمشروع .

2- الخطوة الثانية

يبدا المشروع في هذه الخطوة بعد ظهور النتائج الاولية المشجعة من الخطوة السابقة ، حيث يقوم المستفيد باعداد خطة مشروعة بمساعدة وارشاد ادارة الحاضنة ، من اجل الانضمام للحاضنة بعد قبول خطة مشروعة على ضوء الجدوى الاقتصادية وموافقة البنك الممول حيث يتم تخصيص المكان المناسب له داخل الحاضنة للاستفادة من خدما ا .

3- الخطوة الثالثة

والتي تمثل المرحلة النهائية التي يمر ا المشروع المنظم الى الحاضنة ، تبدا هذه المرحلة عادة بعد حوالي عامين الى ثلاثة من بـدء نـشاط المشروع ، حيث يتوقع ان يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو ، واصبح قادرا على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة اسـوة بالمشاريع الناجحة .

المبحث الثالث

دور الحاضنات في تنمية المؤسسات الصغيرة

بالنظر للاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية وما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا نسبية في مجال الانتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها . بجانب المؤسسات الكبيرة ,فقد اصبح من الضروري العمل على زيادة هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة ذلك الدور المرتبط بالتنمية الاقتصادية لذا فأن تبني ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يصبح جا" واستراتيجية لابد منها،من هذا المنطلق تتولد حاجة اساسية لقيام مؤسسات تأخـذ بيـد المـشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقف بجانبها وتساعدها في حل مشاكلها وازما ا وفتح افاق النمو والتطور والتي يطلق عليها (الحاضنات).

ولما كانت الصناعات الصغرى والحرف التقليدي هي رافد هام من روافد التنمية في الوطن العربي ، الامر الذي يتطلب توجيه جهودنـا يتطلب توجيه جهودنا للنهوض ا وتوفير المقومات والامكانيات اللازمة لتعزيز اليات عملها , وهياكل انتاجها ، لتكون عاملاً فاعلاً في تعزيز مسيرة البناء والنماء الاقتصادي والاجتماعي على امتداد ساحة وطننا العربي الكبير 0

فالحاضنات دف الى تطوير افكار جديدة لخلق وتطوير مشروعات ابداعية جديدة والمساعدة في توسيع مشروعات قائمة , ومـساعدة اصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل افكارهم الى منتجات ونماذج وعمليات قابلة للتسويق ، فضلاً عن توفير الدعم والتمويـل والخدمات الارشادية ، في ضوء ماتقدم يصبح من الضروري ان تقوم تللك الحاضنات بتوفير الحوافز المشجعة الـتي تـساعد في تنميـة المؤسسات العاملة في مجال الصناعات الصغرى من خلال :

1- توفير الاراضي في المناطق الصناعية مع تسهيل اجراءات الحصول عليها من خلال دعم الدول لها .

2- منح التسهيلات اللازمة للحصول على القروض والائتمانات الصناعية والبحثية التي تقدمها المصارف المخصصة والبنوك التجاريـة الاخرى .

3- اعفاء الالات والمعدات من الرسوم المفروضة على مثيلا ا في الصناعات الكبيرة .

4- تجهيز الصناعات الصغيرة بالخدمات الصناعية (الطاقة الكهربائية , توصيلات المياه,الطرق الداخلية ,_الخ) وباسعار رمزية علـى الاقل في السنوات الثلاث الاولى من عمر المشروع.

5- تسهيل استفادة اصحاب المؤسسات الصغيرة والمستثمرين في هذا الجانب في الصناعات من قواعد المعلومات والبيانات التي توفرهـا الاجهزة المختصة في مجال الاستثمارت الصناعية والتنمية الصناعية

6- الاستمرار في دعم الحاضنات للبرامج التدريبية لمالكي المشاريع وتطوير مهارا م الادارية والتسويقية فضلاً عن فسح ا ـال امـام العاملين لتطوير مهارا م بما يتناسب والتطورات الفنية للعمل

7- اصدار مجموعة من التشريعات والقوانين التي من شأ ا الاسهام في توفير بيئة قانونية مواتية لنشاط الصناعات الـصغيرة وتـسهيل اجراءات التسجيل والترحيل

8- الدعم التسويقي لاصحاب المشاريع الصغيرة من خلال معاونة صاحب المشروع المنتمي للحاضنة على الاشتراك بالمعارض المحليـة والدولية ومساعدته بتسويق منتجاته من خلال الشركات والجهات المتعاونة مع الحاضنة .

مما تقدم ذكره في توفير الحاضنات لاجراء تنمية المؤسسات الصغيرة نرى الدعوات الى الاقتصاد والعولمة التي تسعى لتـسهيل مـشاركة القطاع الخاص بشكل فاعل في تنمية اقتصادا ا وقد تتعارض في كثير من الاحيان وامكانية نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة مـن دون اعطاء الفرصة للافراد وا تمع نتيجة ذلك النجاح إحداث تراكم رأسمالي بدون حاجة الدول لها بعيدا" عن المنافسة الدولية لتطوير ا تمع , كذلك ولما كان اساس عمل تيسير الدعم المالي بأعتباره عامل اساسي من عوامل النهوض بالصناعات الصغرى طالما كان المال وسيبقى عصب الحياة , فلا بد من انشاء مؤسسات اقتراضية متخصصة يناط ا منح الاعتمادات الى الصناعات الصغرى , وان تتدخل الدولـة اوتكون بمثابة ضامنة لهذه العملية .

أن دعم وتنمية ومن ثم نشر المشروعات والصناعات المتوسطة الصغيرة ينبغي ان يصبح واحدا" من اهم وسائل اسـتراجيات الاصـلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في اقطارنا العربية من خلال سياسات جادة للتنسيق والتكامل على الصعيد القومي والقطري بـين هـذه الاقطار.